تغطية الاكتتاب بالكامل يؤكد ثقة المساهمين وريادة البنك

الخضيري: 156 في المئة نسبة الاكتتاب بأسهم زيادة رأس مال «بيتك»

قال رئيس مجلس الإدارة في بيت التمويل الكويتي «بيتك» محمد علي الخضيري إن عملية الاكتتاب في زيادة رأس المال بنسبة 20 في المئة ، والتي اقرتها الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 24 إبريل 2013 بقيمة 500 فلس للسهم « 100 فلس القيمة الاسمية مضافا إليها 400 فلس علاوة الإصدار » وإجماليها 319 مليون دينار قد سارت بحمد الله وتوفيقه على أفضل وجه حيث تجاوزت المبالغ المكتتب بها الكمية المطروحة من الأسهم.

وأضاف الخضيري انه تم الانتهاء من إجراءات التخصيص في زيادة رأس المال حيث بلغت نسبة تغطية الاكتتاب 156 في المئة ، وان نسبة المساهمين الذين قاموا بالاكتتاب بحق الأولوية هي 95 في المئة وان ما نسبته 5 في المئة والتي لم يتم الاكتتاب فيها من ضمن حق الأولوية قد تم توزيعها على المساهمين ممن قاموا بالاكتتاب بالزيادة وفق مبدأ النسبة والتناسب حيث أصبح إجمالي المبلغ المكتتب فيه من قبل المساهمين 497 مليون دينار علما أن نسبة التخصيص لما تم الاكتتاب به بالزيادة قد بلغ حوالي في المئة 9.420 وهذا ما يؤكد ثقة المساهمين في «بيتك» الذي اثبت ريادته محليا وعالميا.

وبين الخضيري انه جار الآن تسليم شهادات الأسهم الخاصة وإرجاع المبالغ الفائضة الخاصة بزيادة الاكتتاب بشبك يصدر من الشركة الكويتية للمقاصة-إدارة حفظ الأوراق المالية في برج احمد.

وثمّن الخضيري ثقة المساهمين في «بيتك» من خلال الإقبال الكبير الذي شهدته عملية الاكتتاب، مشيرا إلى أن تلك الثقة تؤكد استمرار «بيتك» في ريادة صناعة الخدمات المالية الإسلامية محليا وخارجيا باعتباره صاحب خبرة تزيد على 35 عاما في مختلف القطاعات الاقتصادية خاصة تلك التي لها علاقة مباشرة بالاقتصاد المنتج القائم على منهج إعمار الأرض.

وقال الخضيري: ستستخدم الزيادة في رأس المال لتلبية متطلبات الإقبال الكبير على المنتجات والخدمات التي تشهدها صناعة المال الإسلامية محليا وخارجيا، خاصة وأن الدولة مقبلة على مواصلة تنفيذ خطة التنمية والتي سيكون للقطاع الخاص دور حيوي في تمويلها بالإضافة إلى خطط التوسع في كل من السعودية وماليزيا وتركيا.

محمد الخضيري

وأضاف الخضيري: إن «بيتك» مقبل على مواصلة خطط التطوير والتوسع في مختلف الأنشطة وفق الرؤية القائمة على إعادة الهيكلة والتي ترتكز على خلق بيئة تنافسية جديدة بما يكفل المضي في تعزيز وسائل وبرامج تطوير آليات وإمكانات العمل التي تحفظ مكانته محليا ودوليا.

وأشار إلى أنه قد تم اتباع أسلوب منهجي لخطة إدارة رأس المال لتغطية احتياجاته الحالية والمستقبلية بناء على نتائج التقييم الداخلي لكفاية رأس المال واختبارات الضغط وكذلك متطلبات الجهات الرقابية.

وشدد على أن زيادة رأس المال ستمكن «بيتك» من مضاعفة تركيزه على السوق المحلية بما يحقق الزيادة في حصته السوقية من خلال تكثيف انتشاره عبر فروع جديدة في مناطق مختلفة بالإضافة إلى التميز في طرح منتجات وخدمات منافسة، مشيرا إلى «بيتك» قادر على الاحتفاظ بريادته مستندا إلى خبرته الطويلة.

كما بين بأن توظيف السيولة الناتجة عن زيادة رأس المال ستكون وفق رؤى جديدة تأخذ في الحسبان التطور الذي تشهده المناطق التي سيتم الاستثمار فيها وفق المنهج الذي يسير عليه كمصرف يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

وذكر الخضيري بأن «بيتك» يحقق أداء قوياً، وهناك نمو جيد للإيرادات، بالإضافة إلى تحسن جودة الأصول بعد إعادة الهيكلة، مشددا على استمرار جهود «بيتك» لتعزيز المركز المالي والمحافظة على معدل النمو المستقر والأداء المتوازن لكافة الأنشطة والأعمال.

وأشار إلى انه من أهم الخطوات التي اتخذت في الفترة الماضية، تكوين شركة بيت التمويل الكويتي العقارية، وهي إحدى ثمار تطبيق الإستراتيجية الاستثمارية الجديدة التي تعد جزءا من خطة التطوير والهيكلة المعتمدة في الجانب الاستثماري، وتقضي بتجميع الأنشطة النوعية المتشابهة في شركات مستقلة تحت مظلة مجموعة «بيتك»، مشيرا إلى أن الشركة الجديدة ستكون الذراع الاستثمارية الرئيسية لـ «بيتك» في المجال العقاري على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، معربا عن ثقته في أن تنهض الشركة بأحد أهم الأدوار والأنشطة التي مارسها «بيتك» في كافة مجالات الاستثمار العقاري، وتعظيم قيمة هذه الاستثمارات وتطويرها بنظرة متكاملة وخبرات متخصصة.

«برقان» يعلن أسماء الفائزين بالسحوبات اليومية

أعلن بنك برقان امس عن أسماء الفائزين الخمسة في السحوبات اليومية على حساب يومي والذين فاز كل واحد منهم بجائزة 5000 دك وكان في هذه السحوبات من نصيب: رافت رضائي عطالله سليمان، محمد احمد حمود العجلان، عبدالعزيز ابراهيم عبدالعزيز الحسون، رادسلاف دانييل بلزنيكي، فيصل يوسف حادور الشمري، وكان بنك برقان أعاد إطلاق حساب يومي بحلة جديدة ومزايا متعددة جعلت من فتح الحساب والفوز فيه أكثر سهولة وسرعة. ومع الشروط والمزايا الجديدة أصبح بإمكان العميل فتح حساب يومي والدخول في السحب مباشرة بعد 48 ساعة من فتح الحساب مما يعد نقلة جديدة تضيف فرصا سريعة ومباشرة للفوز. وقام البنك كذلك بتخفيض الحد الادنى لفتح الحساب ليصبح 100 دك فقط أو ما يعادلها من العملات الأخرى مما يتيح الفرصة لعدد اكبر من العملاء الراغبين في فتح هذا الحساب. كما يحظى العملاء بكوبون مقابل كل 10 دك، وهو الأمر الذي يعني إمكانية زيادة فرص الفوز بمرات عديدة مع زيادة الرصيد المودع في الحساب.

بنك برقان

«الجُمان»: «الضاحية» استمرت في تعزيز ملكيتها بـ «المنتجعات»

قال تقرير مركز الجُمان للاستشارات الاقتصادية واصلت حركة الملكيات المعلنة في قوائم كبار ملاك الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية تراجعها بشكل ملحوظ خلال الأسبوع الماضي المنتهي في 2013/06/27، وذلك بالتوازي مع فتور نشاط التداول في البورصة الكويتية، حيث بلغت 4 حركات فقط بالمقارنة مع 6 حركات خلال الأسبوع قبل الماضي المنتهي في 2013/06/20.

وأضاف: اقتصرت حركة الملكيات المعلنة خلال الأسبوع المنتهي في 2013/06/27 على عمليات الرفع والخفض بواقع عمليتين لكل منهما، حيث غابت عمليات الدخول في والخروج من قوائم كبار ملاك الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، وقد استأنفت « كفيك » خفض ملكيتها في « صلبوخ » بمقدار 0.990 نقطة مئوية من 22.080 إلى 21.090 في المئة ، كما خفض الشيخ سالم صباح الناصر الصباح حصته في « أهلي متحد » بمقدار 0.080 نقطة مئوية من 5.480 إلى 5.400 في المئة .

الفضة تصعد 4 في المئة بتصحيحات يوم الجمعة

«سبائك الكويت»: الذهب يحقق اسوأ هبوط ربع سنوي منذ 1968

ذكر المدير التنفيذى لشركة سبائك الكويت لتجارة المعادن الثمينة رجب حامد ان الذهب انهى الربع الثانى من العام الحالى بأسوأ نتائج فصلية له منذ عام 1968 حيث حقق هبوطا تجاوز الـ22 فى المئة و هبط الى مستوى 1180 دولاراً يوم الجمعة و هو اقل سعر حققه منذ اغسطس 2010 و لا زالت التوقعات تصب فى قناة هابطة قد يصل مداها الى 1100 دولار رغم تصحيح الذهب بالصعود بنسبة 1 فى المئة قبل اغلاق يوم الجمعة فى بورصة كوميكس لينهى تداولاته عند مستوى 1225 دولارا بعدما واصل هبوطه الاسبوع الماضي بحدة اكبر و ابتعد بقيمة 58 دولارا عن بداية تداولاته و كان بالامكان ان نرى الذهب يقترب من مستوى 1150 دولارا لولا النتائج المتضاربة من الاسواق الامريكية التى صدرت يوم الجمعة و التى فاقت سلبيتها ايجابيتها و التى اثرت بشدة على قوة الدولار و حدت من استمرار ارتفاعاته و التقطت اسواق المعادن الثمينة انفاسها باستقرار الذهب فوق مستوى 1225 دولارا مع نهاية الربع الثانى لعله يكون بداية تفاول ارتفاعات الربع الثالث الذى اعتاد الذهب فيه على الارتفاع كل عام مثلما حدث فى سبتمبر 2011 عندما وصل الى 1921 دولارا للاونصة و قد تكون الرؤية على المدى القصير غير واضحة فكما ان البعض يتوقع استمرار هبوط اسعار الذهب و الاتجاه نحو مزيد من الهبوط و مبرراتهم فى ذلك استمرار التحسن فى الاقتصاد الامريكى و ارتفاع قيمة الدولار و لكن على الجانب الاخر هناك من يتوقع استمرار صحوة ارتفاع اسعار الذهب التى بدات نهار الجمعة و الارتفاعات المحققة ليست عمليات تصحيح و انما عودة الطلب الفعلى على الذهب و الكثير فضل دخول قطار المعادن

رجب حامد

الثمينة من المحطات الحالية ليقين لدى الجميع ان الذهب عاجلا او اجلا سوف يعود لمستوى 1300 دولار على اقل تقدير خلال الربع الثالث.

و تبدو العلاقة العكسية واضحة جدا بين الذهب و الدولار حيث دائما نجد الذهب يستعيد جزءاً من ارتفاعاته مع كل تدهور فى قيمة الدولار و اصبحت مخاوف إيقاف التيسير الكمي على الذهب أرقاما حقيقية بالرغم من عدم البدء الفعلى فى اى قرارات تخفيض و الرهان فى الايام القادمة على رفع اسعار الفائدة للبنوك المركزية و معها قد يكون استقرار الدولار علامة لاستقرار الذهب.

الفضة تمثل حصان الرهان لاغلب المستثمرين لانها تحقق عوائد على المدى القصير تفوق باقى المعادن الثمينة و عادت الفضة صعودا بنسبة 4 فى المئة قبل اغلاق تداولات نهاية الاسبوع لتقفل عند مستوى 19.46 دولارا بعد ان هبطت الى ادنى مستوى لها منذ ثلاث سنوات و تستهدف الفترة فى الفترة القادمة الاستقرار فوق مستوى 20 دولارا للاونصة و بعدها تكون مستويات قريبة من 22 دولارا للاونصة.

و لم تكن باقى المعادن الثمينة اكثر حظا من الذهب حيث خضعت لمزيدا من الهبوط لتحقيق ارقام لم تشهدها منذ سنوات و اغلق البلاتنيوم عل مستوى 1338 دولارا بهبوط قدره 18 دولارا عن تداولات بداية الاسبوع و بالمثل فقط البلاديوم 12 دولارا عن بداية تداولاته عندما اغلق على مستوى 660 دولارا.

ظهر طلب شديد على الحلى و المشغولات الذهبية خلال الاسبوع الماضى و ظهر انتعاش فى مبيعات الصاغة و نتوقع ان يستمر هذا الانتعاش سواء على المشغولات الذهبية او الذهب الخام و السبائك و هبوط كليو الذهب دون مستوى 11 الف دينار جعل الكل يسارع فى شراء الذهب الخام و الاستثمار فى المعدن الثمين و اصبح الطلب المحلى يفوق العرض مما دفع الكثير الى التسكير بالاسعار الحالية و ترحيل مواعيد التسليم لحين توفر المعدن بالاسواق.

«كويت إنرجي» تحقق زيادة بالإنتاج في امتياز «شرق رأس قطارة»

في تكريس جديد لمكانتها كواحدة من أسرع الشركات المستقلة نموّا في مجال التنقيب والإنتاج ضمن قطاع النفط والغاز على مستوى الشرق الأوسط، أعلنت «كويت إنرجي» مع شريكها الرئيسي الهيئة المصرية العامة للبترول «EGPC» عن تحقيق زيادة في الإنتاج من الامتياز الممنوح لها في «شرق رأس قطارة» في جمهوريّة مصر العربية، والذي تمتلك الشركة فيه حصّة قدرها 49.5 في المئة.

فبعد استكمال أعمال الحفر في البئر التطويريّة المعروفة باسم «شهد/جنوب شرق-06» ضمن منطقة امتياز شرق رأس قطارة، بدأت البئر بتحقيق صافي إنتاج مبدئي قدره 4.800 برميل من النفط يوميّاً. وبذلك، فإنّ صافي الإنتاج اليومي من الآبار المنتجة في شرق رأس قطارة قد وصل الآن إلى حوالي 21.000 برميل من النفط في اليوم.

محمد الحوقل

تقع منطقة امتياز شرق رأس قطارة في الصحراء الغربية المصريّة، وهي تعتبر الأكبر إنتاجا بين مواقع عمليات «كويت إنرجي». وتتضمن المنطقة 16 بئرا دخلت حيّز الإنتاج الفعلي، إلى جانب بئرين تخضعان للتطوير حاليّا.

في تعليق له على الإنجاز الجديد، قال محمد الحوقل، المدير التنفيذي التشغيلي في شركة «كويت إنرجي»:

أداء اتسم بالتذبذب بشكل عام في ظل استمرار عمليات المضاربة

«بيان»: مكاسب مؤشرات سوق الكويت بلغت 30.98 في المئة خلال النصف الأول

قال التقرير الشهري لشركة بيان للاستثمار أنهى سوق الكويت للأوراق المالية تعاملات شهر يونيو مسجلا خسائر واضحة لمؤشراته الثلاثة، وذلك وسط أداء اتسم بالتذبذب بشكل عام في ظل استمرار عمليات المضاربة التي تميز حركة التداول منذ فترة. وقد شهد السوق عمليات بيع قوية أدت إلى تراجع أسعار العديد من الأسهم القيادية والصغيرة على حد سواء، وذلك في ظل حركة تصحيح استهلها السوق منذ بداية الشهر، لاسيما بعد الارتفاعات القوية التي حققتها أسعار العديد من الأسهم المدرجة منذ بداية العام الجاري، والتي انعكست بشكل إيجابي على مؤشرات السوق الثلاثة، وخاصة المؤشر السعري. وقد جاءت خسائر السوق بالتزامن مع تراجع واضح في مؤشرات التداول، ولاسيما السيولة المتداولة التي شهدت تراجعات كبيرة في الكثير من الجلسات اليومية خلال الشهر.

وأضاف على الرغم من الخسائر الكبيرة التي سجلها السوق خلال شهر يونيو، إلا أنه حافظ على المكاسب التي حققها على المستوى السنوي، فمع انتهاء فترة النصف الأول من العام الجاري بلغت نسبة مكاسب المؤشر السعري 30.98 في المئة، في حين وصلت نسبة نمو المؤشر الوزني إلى 7.03 في المئة، فيما سجل مؤشر كويت 15 ارتفاعا نسبته 2.27 في المئة، بالمقارنة مع إغلاق العام الماضي.

وتابع وقد شهد شهر يونيو العديد من الأحداث السياسية والاقتصادية وصدور عدد من التقارير الخاصة بأوضاع الاقتصاد المحلي، والتي أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر على أداء سوق الكويت للأوراق المالية خلال الشهر، حيث تابعت الأوساط الاستثمارية باهتمام كبير الحكم الصادر من المحكمة الدستورية، والذي قضى برفض الطعن في الصوت الواحد وتحصينه وحل مجلس الأمة، ليشيع الحكم جوا من الارتياح لدى الكثير من المتابعين. على صعيد متصل، أقر مجلس الأمة خلال الشهر قانون الجمعيات التعاونية الجديد في المداولتين، حيث تم إقرار آلية الصوت الواحد في انتخابات مجالس الإدارات، وشمل كذلك التعديل الذي أدخلته الحكومة على القانون والذي يقتضي اشتراط حصول المرشح في انتخابات مجالس الإدارات على شهادة الدبلوم على الأقل. كما تم إقرار قانون الاستثمار الأجنبي المباشر في مداولته الثانية، حيث تضمن القانون إنشاء هيئة تتمتع بالشخصية الاعتبارية تلحق بوزير التجارة والصناعة وتسمى «هيئة تشجيع الاستثمار المباشر» ويكون مقرها الكويت.

وبين من جهة أخرى، وقعت الهيئة العامة للصناعة خلال الشهر الماضي عقد تطوير البنية التحتية لمنطقة الشدادية الصناعية مع إحدى الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، وذلك بحضور وزير التجارة والصناعة، والذي صرح بأن عجلة استصلاح المدن الصناعية قد بدأت، مؤكدا على جدية الهيئة في توزيع القسائم الصناعية على الصناعيين الجادين، وعدم السماح لاستغلالها في المتاجرة، لافتاً إلى تكثيف معايير الجدية في هذا الخصوص من خلال تقييم الجدوى الاقتصادية، واستبعاد الاستثناءات.

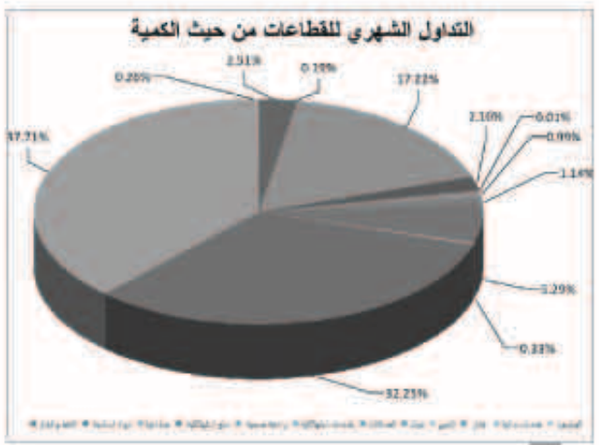

توزيع نسب التداول الشهري

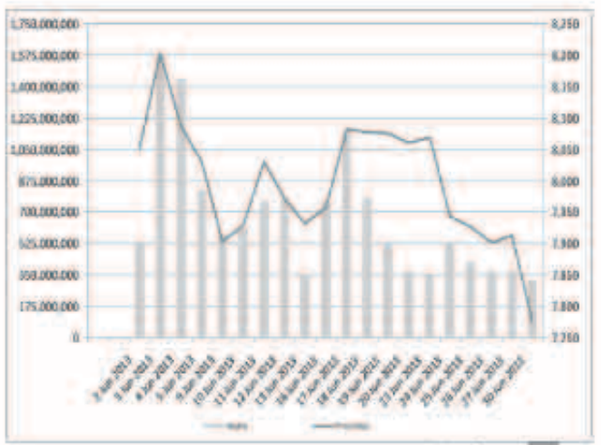

نسبة التداول

تراجع في جميع قطاعات السوق

سجلت جميع قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية تراجعاً في مؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي، باستثناء قطاع الخدمات الاستهلاكية، والذي أغلق مؤشره مسجلاً نمواً بنسبة 2.99 في المئة عند مستوى 1,113.89 نقطة. من جهة أخرى، جاء قطاع الاتصالات في مقدمة القطاعات التي سجلت انخفاضا، حيث أقفل مؤشره عند 863.45 نقطة مسجلاً خسارة نسبتها 10.84 في المئة. تبعه قطاع الخدمات المالية في المركز الثاني مع تراجع مؤشره بنسبة 10.09 في المئة بعد أن أغلق عند 1,119.39 نقطة. في حين شغل قطاع المواد الأساسية المرتبة الثالثة، حيث أغلق مؤشره متراجعاً بنسبة 7.48 في المئة عند مستوى 1,147.37 نقطة. أما أقل القطاعات تراجعا، فكان قطاع النفط والغاز الذي أغلق مؤشره عند 1,219.54 نقطة مسجلاً خسارة نسبتها 1.16 في المئة.

في القطاع الخاص؟»، قال فيه أن القطاع الحكومي الكويتي شغل المرتبة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول القوقاز من حيث توظيف العمالة الوطنية، مشيراً إلى أن نسبة القوى العاملة الكويتية التي تعمل في القطاع العام تعد هي الأعلى في المنطقة، حيث تتجاوز بقية النسب في الدول بأشواط.

وبين على صعيد أداء سوق الكويت للأوراق المالية خلال شهر يونيو، فقد سجلت مؤشراته الثلاثة خسائر كبيرة متأثرة بحركة التصحيح التي شهدها السوق خلال الشهر الماضي والتي كانت متوقعة خاصة بعد التضخم الكبير الذي شهدته أسعار العديد من الأسهم منذ بداية العام الجاري. وقد هذه الخسائر السوق وسط أداء اتسم بالتذبذب الحاد نتيجة المضاربات النشطة وعمليات جني الأرباح القوية التي كانت حاضرة بشكل لافت وطالت العديد من الأسهم، سواء القيادية منها أو الصغيرة.

هذا وقد تسببت الضغوط البيعية التي شهدتها الأسهم الصغيرة بشكل خاص في تراجع المؤشر السعري دون مستوى الـ8,000 نقطة، والذي كان قد اكتسبه خلال شهر مايو الماضي، فيما أدت الخسائر الكبيرة التي منيت بها بعض الأسهم القيادية، ولاسيما في قطاع البنوك، إلى انخفاض المؤشرين الوزني وكويت 15 لأدنى مستوى إغلاق منذ شهر أبريل الماضي. في المقابل لم تكن عمليات الشراء غائبة في التأثير على أداء السوق في شهر يونيو، حيث شهدت العديد من الجلسات اليومية عمليات شراء انتقائية على بعض الأسهم، مما أدى إلى تقليص خسائر المؤشرات على المستوى الشهري إلى حد ما.

وأشار هذا وقد انخفضت مؤشرات التداول في السوق بشكل لافت خلال تعاملات شهر يونيو، حيث جاء ذلك نتيجة عدة أسباب منها انعدام المحفزات الإيجابية التي من شأنها أن تدعم الاتجاه الشرائي في السوق، بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي الذي تشهده البلاد حاليا، فضلاً عن حالة الترقب التي تسيطر على الكثير من المتداولين في السوق، انتظارا لنتائج الشركات المدرجة عن فترة النصف الأول من العام الحالي، والتي من المتوقع أن تشهد تحسنا بالمقارنة مع نفس الفترة من الأعوام الماضية.

وقد أقفل المؤشر السعري مع نهاية يونيو عند مستوى 7,772.85 نقطة، مسجلاً تراجعا نسبته 6.36 في المئة عن مستوى إغلاقه في مايو، فيما سجل المؤشر الوزني انخفاضاً نسبته 6.08 في المئة بعد أن أغلق عند مستوى 447 نقطة، في حين أقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 1,032.04 نقطة، مسجلاً خسارة بنسبة بلغت 7.15 في المئة. وقد شهد السوق هذا الأداء في ظل تراجع التغيرات الشهرية لمتوسط مؤشرات التداول بالمقارنة مع تعاملات شهر مايو، حيث نقص متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 45.27 في المئة ليصل إلى 58.66 مليون د.ك.، في حين سجل متوسط كمية التداول انخفاضا نسبته 42.21 في المئة، ليبلغ 665.90 مليون سهم.